

جامعة بنها
كلية الآداب
قسم التاريخ
الدراسات العليا
شعبة التاريخ الحديث والمعاصر

الصراع الصفوي العثماني في عصر الشاه عباس الأول (١٥٨٧ م - ١٦٢٩ م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالب
محمد عبد الرزاق العوفي

إشراف

أ.د./عبد اللطيف الصباغ
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

أ.د./آمال السبكي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

٢٠١٤م

مُلخص رسالة الدكتوراه

تم اختيار موضوع (الصراع الصفوي العثماني في عهد الشاه عباس ١٥٨٧ - ١٦٢٩م)، وتم اختيار الموضوع لسببين :

أولاً : أن الباحث قام في بحثه الأول (رسالة الماجستير) بدراسة الصراع الصفوي العثماني وتأثيراته على المشرق العربي (١٥١٤ - ١٥٥٥م) وقد ارتئى مواصلة البحث في هذا الموضوع من رؤية أخرى توضيحاً لجوانب كثيرة ومهمة في تاريخ العلاقات بين الدولتين الصفوية والعثمانية.

ثانياً : ان جامعات بلادي تفتقر ولو لدراسة واحدة عن العلاقات الإيرانية العثمانية ، وبالتالي خلو المتخصصين في هذا المجال ، وهذا ما شجع الباحث لمزيد الخوض في هذا الموضوع، سيما بعد ان أتيحت له فرصة الدراسة بجمهورية مصر العربية والإفادة من مكتباتها العريقة.

أما فيما يتعلق بسبب اختيار الفترة الزمنية (١٥٨٧-١٦٢٩م) فهي فترة حكم الشاه عباس للدولة الصفوية والتي حفلت بكثير من الأحداث سيما فيما يتعلق بالصراع الصفوي العثماني، ولئن اختصت فترة الصراع الصفوي العثماني بين سنتي (١٥٨٧-١٦٢٩م) فان النظرة الشمولية للموضوع قد ألزمت الباحث بدراسة العلاقات الصفوية العثمانية قبيل ذلك، سبقتها نبذة مختصرة عن أوضاع الدولتين في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، وذلك للإلمام بالمعطيات التاريخية للفترة قيد الدراسة، أما بالنسبة للإطار الجغرافي للدراسة فهو مدّ وجزر ومن فترة لأخرى حسب مناطق النزاع بين الطرفين والذي شمل المناطق الشمالية والشمالية الغربية من الأراضي الصفوية (الإيرانية) كتبريز، بالإضافة إلى شيروان (شمال أذربيجان) وكورجستان (جورجيا) وروان (أرمستان) فضلاً عن معظم أراضي العراق سيما ولاية بغداد، ويمكن توضيح الإطار الزمني للدراسة من خلال الخرائط المرفقة للبحث.

والواقع أن التصدي لمثل هذا الموضوع ليس بالأمر ال سهل، وذلك لما تكتنفه من صعوبات، لعل من أبرزها قلة المصادر العربية الأولية، وتعدد أماكن توفر الوثائق والمصادر الأولية الأخرى المدونة باللغات الأجنبية، مما استدعى الباحث طلب العون من المختصين في اللغتين الفارسية والتركية بشقيها القديمة (العثمانية) والحديثة (التركية) لمساعدته في ترجمة العديد من الوثائق والكتب والبحوث، ومما دلل من تلك الصعوبات الفرصة التي أتيحت للباحث للسفر إلى دولة تركيا والاقتناء من أرشيفها الضخم العديد من الوثائق المعاصرة لموضوع البحث حيث تحصل على العديد من الوثائق غير المنشورة، من أرشيف رئ اسة الوزراء Başbakanlık

Osmanlı Arşivi، وأرشيف طوبي كابي Topkapı Sarayı Müzesi Arşivi، وبما أن هذه الوثائق تضمن العديد من نصوص المعاهدات والمراسلات بين الدولتين العثمانية والصفوية فهي بالتالي تتضمن إلى حد كبير وجهتي النظر العثمانية والصفوية، إضافة إلى دار الكتب والوثائق القومية بما احتوته من مخطوطات غير محققة أثرت موضوع الدراسة.

لقد حاول هذا البحث دراسة العلاقات السياسية والدبلوماسية بموضوعية بعيداً عن التفسير المذهبي للصراع الصفوي العثماني كما تناولته العديد من الدراسات السابقة، علماً أن جل المصادر سواء منها الصفوية أو العثمانية غير حيادية في تسجيل المعلومات، مما استدعى الحذر في نسل المعلومات منها، كما عمد الباحث على تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي في علاقة الدولتين وأثره على سير الأحداث.

وتنقسم الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة إضافة إلى الملاحق، بيانها كالتالي .:

التمهيد ويضم ثلاث نقاط رئيسة، الأولى تتناول الأوضاع السياسية للدولة الصفوية قبل عهد الشاه عباس الأول، أما الثانية تتحدث عن الأوضاع العثمانية في أعقاب عهد السلطان سليمان القانوني بما عُرف ببداية عصر الاضمحلال، بينما تتناول الثالثة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولتين بدءاً من قيام الدولة الصفوية حتى معاهدة أماسيا سنة ١٥٥٥م.

الفصل الأول والموسوم بـ "حروب الإثنى عشرة سنة" قُسم إلى أربعة عناصر، يناقش أولها أسباب تلك الحروب بالنسبة للجانبين الصفوي والعثماني، أما ثانيها يتناول أحداث حروب الإثنى عشر سنة بين سنتي (١٥٧٨-١٥٩٠م) والمشملة على حملتين عثمانيتين على الدولة الصفوية ومناطق نفوذها في كورجستان (جورجيا) وشيروان (أذربيجان)، بينما يتطرق ثالثها إلى استنتاج ما نجم عن حروب الإثنى عشر سنة، إضافة إلى معاهدة استانبول الأولى سنة ١٥٩٠م والتي أنهت الحرب بين الطرفين، في حين يهتم العنصر الرابع بالعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين والتي أعقبت معاهدة استانبول الأولى.

أما الفصل الثاني المعنون بـ "عباس الأول والنهضة الصفوية في العقد الأول من القرن ١٧م" والذي يدرس في شقه الأول الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الشاه عباس الأول في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، والتي كان لها دور بارز في النهضة التي شهدت الدولة الصفوية مطلع القرن السابع عشر الميلادي، كما يسلط الضوء على الإصلاحات العسكرية التي أجراها الشاه عباس والمتمثلة في تحديث الجيش الصفوي وتنظيمه ومدّه بالأسلحة الحديثة، بينما يتناول الشق الثاني ما نتج عن إصلاحات الشاه والمتمثلة في نقضه الصلح مع العثمانيين وشنه حرب هجومية بدءاً من سنة ١٦٠٣م والتي أفضت إلى تغيير خارطة الصراع

بين الدولتين، ثم يتواصل الحديث حول الرد العثماني على حرب عباس الأخيرة، وتنتهي أحداث الفصل بتوصل الطرفان إلى عقد الصلح بموجب معاهدة استانبول الثانية سنة ١٦١٢م كما يسلط الضوء على الالتباس الذي وقعت فيه العديد من الدراسات السابقة بشأن بنود المعاهدة.

وبالنسبة للفصل الثالث " حرب سجال ١٦١٥-١٦١٨م " يدرس ظروف نقض معاهدة استانبول الثانية عندما فشل الطرفان في تسوية مشاكل الحدود ، ثم يتطرق إلى أحداث الحرب التي استمرت قرابة أربعة سنوات متقطعة، دخل خلالها جيشان عثمانيان الأراضي الصفوية في محاولة لاستعادة ما فقدته الدولة العثمانية في الحرب السابقة، حيث منيت الأخيرة بخسارة فادحة في معركة الجسر المنهار، ومن ثم يتناول هذا الفصل معاهدة سراو بين الدولتين عندما وضعت الحرب أوزارها سنة ١٦١٨م، ويناقش الخلط الذي وقها بينها وبين المعاهدة السابقة في العديد من المصادر والمراجع التاريخية، وأخيراً يتطرق هذا الفصل للعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين والتي أسهمت في تحسن العلاقات الثنائية بينهما.

أما الفصل الرابع والمعنون بـ " الدور الاقتصادي في الصراع الصفوي العثماني " والمشمول على أربعة عناصر رئيسة، يناقش العنصر الأول الطرق التي تسلكها التجارة الصفوية عبر الأراضي العثمانية إلى أوروبا، وكيفية تعامل الدولة العثمانية من أجل شلّ أو احتكار هذه الطرق حسب علاقتها بالصفويين، أما حجم التجارة الصفوية مع أوروبا فهذا ما يختص به العنصر الثاني، في حين يكرس العنصر الثالث محاولات التعاون الحثيثة مع بعض الدول الأوروبية التي قام بها الشاه عباس من أجل تحويل طرق تجارة بلاده بعيداً عن النفوذ العثماني، بينما يهتم العنصر الأخير بالتقارب الصفوي الروسي زمن الشاه عباس وما كان له من أثر على الصراع الصفوي العثماني.

وأخر فصول هذه الدراسة بعنوان " بغداد في الصراع الصفوي العثماني " والذي ينقسم بدوره إلى أربعة محاور، يؤرخ أول هذه المحاور لفترة الصراع الصفوي العثماني على ولاية بغداد قبل عهد الشاه عباس الأول وكيف تناوب الطرفان على احتلالها طمعاً في أهميتها التاريخية وموقعها الجغرافي، أما المحور الثاني يدرس بما عرف بتمرد بكر الصوباشي في بغداد، واحتكاره السلطة من الوالي العثماني، ومن ثمة استجاده بالصفويين ليفتح صفحة من الصراع الصفوي العثماني حول بغداد، ويتناول المحور الثالث الحملة الصفوية التي قادها الشاه عباس سنة ١٦٢٢م، والتي انتهت باحتلال بغداد والقضاء على حركة الصوباشي، أما آخر هذه المحاور فيتعرض بالدراسة للمحاولة العثمانية لاسترجاع بغداد من أيدي الصفويين وما نتج عنها من حروب ومآسي بين الطرفين، وقبل ذلك ما عاناه أهالي بغداد من تلك الحروب.

وفي الخاتمة أوجز الباحث أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج في ضوء القضايا التي طرحت في مختلف ثنايا فصولها:

من خلال دراسة الصراع الصفوي العثماني زمن الشاه عباس الأول يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل، تمثلت الأولى في حرب الاثنى عشر سنة (١٥٧٨-١٥٩٠م) والتي انتهت بتوقيع معاهدة استانبول الأولى، بينما تجسدت المرحلة الثانية بحرب الاسترداد التي شنها الشاه عباس سنة ١٦٠٣م، استطاع خلالها استرجاع اغلب المناطق التي فقدتها دولته في الحرب السابقة، وهي بدورها انتهت بعقد معاهدة استانبول الثانية سنة ١٦١٢م، في حين انطلقت المرحلة الثالثة من الصراع على اثر الخلاف حول الأراضي المتنازع عليها في كورجستان (جورجيا) كذلك انتهت هذه الحرب بوصول الطرفان إلى تسوية خلافتهما بمعاهدة سراو سنة ١٦١٨م، أما المرحلة الأخيرة من صراع الدولتين فقد اندلعت هذه المرة من اجل الاستحواذ على ولاية بغداد سنة ١٦٢٢م، لما تمثله من أهمية كبرى في تاريخ واقتصاد المنطقة، والتي انتهت بسيطرة الصفويين على بغداد رغم المحاولة العثمانية لاسترجاع الولاية؛ وبذلك يتضح أن مراحل الصراع - باستثناء الرابعة - كانت تنتهي بمعاهدة صلح وسلام بين الجانبين، يتبعها في كل مرة فترة من الهدوء النسبي على مناطق الأطراف، كما لاحظنا قيام نوع من العلاقات الدبلوماسية بعد عقد كل معاهدة.

أما فيما يخص المعاهدات الثلاث المشار إليها آنفاً، فأنها لم تكن تختلف في مجملها، فبنودها كانت تنصّ على وقف الحرب والسعي لحل مشاكل الحدود التي لم تكن واضحة المعالم، بل أنها كانت تتشكل حسب قوة وضعف كل طرف، ومن ثمة إقرار الأمر الواقع الذي يحدده الطرف المنتصر، إضافة إلى حرص الدولة العثمانية في كل معاهدات على إصباغها بطابع ديني أو مذهبي وإخفاء المصالح السياسية والاقتصادية وراءه، وذلك من خلال إصرارها على منع الصفويين من سب الصحابة ولعنهم، لكي تبرهن للرأي العام الإسلامي عامة والعثماني خاصة أن الحرب تنتهي بمجرد موافقة الصفويين على التوقف عن سب ولعن الصحابة؛ بينما انفردت معاهدة سراو سنة ١٦١٨م بفرض الدولة العثمانية على الصفويين غرامة سنوية قدرها مائة حمل حرير.

أما بالنسبة للتحالفات السياسية والعسكرية بين الصفويين والأوروبيين فإنها لم تدخل حيز التنفيذ، واقتصر الأمر على مجرد وعود ، بدليل خوض الشاه عباس حروبه الأربعة ضد العثمانيين - والتي استغرقت أكثر من ربع قرن - وحيداً دون معاونة من حليف أوروبي، باستثناء التحالف الصفوي الإنجليزي وهو الآخر كان موجهاً ضد البرتغال في الخليج العربي ولم يكن ضد العثمانيين.

وفيما يخص التقارب الروسي الصفوي، فقد تطورت العلاقات بين البلدين تدريجياً سيم ا عندما استعاد الشاه عباس مناطق شيروان وروان من العثمانيين، وأصبح في تماس مع الأراضي الروسية، كما بدأ تبادل البضائع بين الطرفين عبر نهر الفولجا وبحر قزوين وبدأت البضائع الصفوية سمياً الحرير تأخذ طريقها إلى أوروبا عبر روسيا، ورغم تسخن العلاقات السياسية بين الروس والصفويين وكذلك الازدياد المطرد في السفارات والبعثات بينهما وكذلك الوعود التي قدمها كل طرف للآخر، ورغم إنها أربكت السلطات العثمانية التي نظمت حملة استراخان من أجل إفشال مشروع التقارب الصفوي الروسي، إلا أن ذلك التقارب لم يسبب تنمراً إلى تحالف عسكري حقيقي.

أخيراً، كان للصرع بين الدولتين مساوي انعكست على العالم الإسلامي عامةً ومشرقه خاصةً، إذ كان للظروف الدولية المتمثلة بسيطرة القوى الأوروبية على البحار والمحيطات والتي أدت إلى احتكارها للتجارة الدولية بين الشرق والغرب، وحرمان سكان المنطقة من لعب دور الوسيط التاريخي لهذه التجارة، مما أفقر دول المنطقة وأفسح المجال لهذه القوى مع مرور الزمن لأن تتحول إلى أشكال عدة من الهيمنة الاستعمارية دون رادع لها.